تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية في أي إقتصاد، حيث تشكل في العادة الكم الأعظم من المؤسسات العاملة بالدولة، وهي مؤسسات لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وفي نفس الوقت تساعد بشكل فاعل في توفير فرص عمل متعددة وتساعد في تنويع مصادر الدخل لأفراد المجتمع، وهي بذلك تعود بالمنفعة العامة على الإقتصاد وعلى رفاهية المجتمع.

حيث أن هذه المؤسسات تطورت في الجزائر بشكل كبير ليس فقط على المستوى الوطني وإنما على المستويات المحلية الموزعة على التراب الجزائري، حيث سعت الجزائر الى الإهتمام وترقية هذا النوع من المؤسسات لينمو بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق الأهداف التي عجزت المؤسسات الأخرى عن تحقيقها، وكذلك بالشكل الذي يحقق لها التوازن بين مختلف أقاليمها الجغرافية ونشاطاتها الإقتصادية.

ومن أجل إثراء الموضوع أكثر نحاول في هذا الفصل إعطاء فكرة عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك بتقسيمه الى ثلاث مباحث أساسية، حيث سنتعرف من خلال المبحث الأول على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها، خصائصها وأهميتها والمعوقات التي تواجهها، ثم نتطرق في المبحث الثاني لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ونختم الفصل بذكرإستراتيجية تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الأهمية البالغة لقطاع ا لم ص م* في النشاط الإقتصادى العالمي جعلته يستقطب إهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، إلا أن محاولة تحديد مفهوم وتعريف جامع لهذا القطاع قد أوقع نوعا من الإختلاف والتخبط لدى هؤلاء المفكرين الاقتصاديين الذين إجتهدوا في إعطاء تعريف أو مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل حسب المعايير والمحددات التي يراها مناسبة في تحديد معالم هذا التعريف .

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لإمكانياتها الإقتصادية وظروفها الإقتصادية والإجتماعية التي يحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها.

الفرع الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قبل تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب توضيح أهم المعاييرالمعتمدة في تعريفها.[1]

أولا : تحديد أهم المعايير

هناك مجموعة من المعايير والمؤشرات الإقتصادية يمكن الإعتماد عليها في محاولة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتمثل فيما يلي :

أ- المعايير الكمية:

إن المعايير المستخدمة في قياس حجم المشروع مختلفة ومتعددة فمشروع صغير في قطاع إنتاج متطور يمكن أن يسمى مشروعا كبيرا في قطاع إنتاج غير متطوروالعكس صحيح[2] ، وذلك إستنادا الى جملة من المؤشرات التقنية والإقتصادية تشمل :عدد العمال، حجم الانتاج، القيمة المضافة، الطاقة المستعملة، التركيب العضوي لرأس المال، والمؤشرات النقدية تشمل : رقم الأعمال، رأس المال المستثمر، ورغم كثرة هذه المعايير الكمية الا أن أكثرها استخداما عند وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هما معيارحجم العمالة و رأس المال نظرا لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذه العناصر.[3]

*إختصار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

[1] مريم صحراوي، أثرالاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في اختراق الأسواق الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترغير منشورة، علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص43.

[2] شوقي ناجي جواد، كاسر نصر المنصور، ادارة المشروعات الصغيرة، من الألف الى الياءّ، دار حامد للنشر، عمان، الأردن،2000،ص41

[3] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، اتراك للطباعة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص19.

- **حجم العمالة** : هو معيار نسبي، يمكن أن يكون صحيح في مجال إنتاج محدد وغير صحيح في مجال إنتاج آخر، فكثير من المؤسسات في البلدان المتطورة تمتاز بحجم عمالة قليل وحجم مبيعات كبير، ومؤسسات في الدول النامية التي تعتمد على القوى العاملة بشكل أساسي لإفتقارها إلى وسائل الإنتاج تكون فيها حجم العمالة عالية جدا ومبيعاتها منخفضة[1].

- **حجم الإستثمار** : يعد حجم الإستثمار(رأس المال المستثمر) معيارا أساسيا في العديد من الدول للتمييزبين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وبين المؤسسات الكبيرة، باعتبار أن حجم الإستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط الاقتصادي كميا[2].

ب- **المعايير النوعية**:

إن المعايير الكمية وحدها لاتكفي لتحديد ووضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لإختلاف أهميتها النسبية، وإختلاف درجات النمو، وإختلاف المستوى التكنلوجي مما أوجد تباينا واضحا بين التعاريف المختلفة ولأجل توضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الإقتصادية الأخرى وجب إدراج جملة من المعاييرالنوعية والتي من أهمها مايلي[3] :

* الاستقلالية.
* الملكية .
* الحصة السوقية .
* طبيعة أومحلية النشاط .

- **الإستقلالية** : تعني استقلالية المؤسسة عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبيرة،ويمكن أن نطلق عى هذا المعيارإسم المعيار القانوني، أيضا إستقلالية الادارة والعمل، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي وتفرد المدير في إتخاذ القرارات، وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص إلتزامات المؤسسة إتجاه الغير.

[1] شوقي ناجي جواد، كاسر نصر المنصور، مرجع سابق، ص42
[2] مريم صحراوي، مرجع سابق، ص43.
[3] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص22 .

- **الملكية**: ترجع ملكية غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى القطاع الخاص حيث يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير وصاحب إتخاذ القرارالوحيد [1].

– حصة المؤسسة من السوق: من خلاله يمكن تحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق، حيث اذا كانت الحصة السوقية للمؤسسة كبيرة تعتبر هذه المؤسسة كبيرة، أما اذا كانت الحصة السوقية صغيرة فتعتبرالمؤسسة صغيرة أو متوسطة، لكن هناك عدة حالات للسوق فقد يكون في حالة [2]:

* المنافسة التامة (وجود عدد كبير من المنتجين) .

* الإحتكار التام (يوجد منتج واحد) .

* إحتكار القلة (عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق) .

* المنافسة الإحتكارية (وجود عدد كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزء بسيط من الإنتاج الكلي) .

- **طبيعة الصناعة**: يتوقف حجم المؤسسات على الطبيعة الفنية للصناعة أي حجم إستخدام الآلات في إنتاج منتجاتها، فبعض الصناعات تحتاج لوحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في بعض الصناعات الإستهلاكية الخفيفة أين يكون الإنتاج الصغير هو الأنسب بينما يكون العكس بالنسبة للصناعات الأخرى[3].

ثانيا: بعض تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول وكذا المنظمات وذلك باختلاف معايير التصنيف المتعددة من كل بلد بتباين الإمكانيات والموارد ومستويات وطروف التطور الاقتصادي ومراحل النمو من دولة الى أخرى .

أ – تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول:

- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية** : حسب قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953عرفها "تمثل المؤسسة التي يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لاتسيطرعلى مجال العمل الذي تنشط في نطاقه " وإستند في ذلك على معيارحجم المبيعات ومعيارعدد العمال ووضع حدود لذلك صنفها كما يلي[4] :

* المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة : من 01الى 05 مليون دولار(مبيعات سنوية).

[1] مريم صحراوي، مرجع سابق، ص44

[2] مرجع نفسه ، ص44

[3] عبيدة غلاب، دورحوافزالتصدير في تنمية الصادرات الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترغيرمنشورة، علوم التسيير، جامعة المسيلة،2011، ص32 .

[4] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص25

* مؤسسات التجارة بالجملة : من 05الى 15 مليون دولار(مبيعات سنوية) .

* المؤسسات الصناعية : عدد العمال 250 عاملا أوأقل.

كما عرفتها إدارة الأعمال الصغيرة(**SBM**) بأنها " المؤسسات التي تمتلك وتعمل بشكل مستقل،أي أنها تتصف بالستقلالية،كما أنها تتصف بالتفرد والتميزوعدم الشيوع في مجال أعمالها "[1].

- **تعريف اليابان:** حسب القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري رأس المال واليد العاملة بأنها: " تلك التي لا يتجاوز رأسمالها المستثمر 100 مليون ين ياباني، ولا يتجاوزعدد عمالها 300عامل وهي تقسم حسب القطاعات[2] :

* المؤسسات الصناعية والمنجمية وباقي الفروع رأس المال المستثمرفيها أقل عن 100 مليون ين ياباني، وعدد عمالها لا يفوق 300 عامل.

* مؤسسات التجارة بالجملة: رأس المال لا يفوق 30 مليون ين، وعدد العمال أقل 100عامل.

* المؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات : رأس المال لا يفوق 10 مليون ين ياباني،و عدد عمالها أقل 50 عامل.

- **تعريف فرنسا** : فحسب قانون 1978/01/04 يمكن اعتبار مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 100مليون فرنك (200مليون منذ مرسوم 1984) وعدد عمالها لا يتجاوز 500عامل[3].

ب – تعريف بعض التكتلات والمنظمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- **تعريف الاتحاد الأوروبي** : المؤسسة المصغرة تشغل أقل من10 أجراء، والمؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 50 أجير، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو، وأما المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.[4]

[1] فلاح حسن الحسيني، ادارة المشروعات الصغيرةً، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص21.

[2] طاهر بن يعقوب، مراد شريف، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،N°/53، جامعة فرحات عباس، سطيف،07-08أفريل2008، ص3.

[3] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص29.

[4] ماجدة العطية، ادارة المشروعات الصغيرة، ط1، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص31.

- **تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا** : والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيارأساسي وتتلخص في[1]:

* مؤسسات عائلية وحرفية : من01 الى 10عمال.

* مؤسسات صغيرة : من 10الى 49عامل.

* مؤسسات متوسطة : من 49 الى 99عامل.

* مؤسسات كبيرة : أكثرمن 100 عامل.

- **تعريف البنك الدولي:** يعرف ا لم ص م بإستخدام معيارعدد العمال والذي يعتبر معيارًا مبدئيًا "بأنها تلك المؤسسات التي توظف أقل من 50 عامل، ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي بها ما بين 10- 50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين50- 100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة ".[2]

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع، وتختلف أشكالها بإختلاف المعاييرالمعتمدة في تصنيفها، والمتمثلة في طبيعة توجه هذه المؤسسات، أسلوب تنظيم العمل طبيعة المنتجات، الشكل القانوني.

أولا – تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجهها :

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قطاعا شاملا نميز فيه بين العديد من الأشكال أو الأنواع وذلك حسب توجهها، و من بين أهم هذه الأنواع [3]:

*المؤسسات العائلية (المنزلية)

*المؤسسات التقليدية (traditionnelles)

*المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة(Modernes et semi -modernes)

أ- **المؤسسات العائلية** : تتميز ا لم ص م العائلية أو المنزلية بكون مكان إقامتها هو المنزل، تستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج منتجات تقليدية للسوق

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص31.

[2] آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "أفاق وقيود"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الشلف، الجزائر،2008،ص 273.

[3] عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها–دراسة حالة الجزائر–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص ص32،33.

بكميات محدودة، وهذا في حالة بعض البلدان الصناعية مثل اليابان و سويسرا، أجزاء من السلعة لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية (المعالجة الجانبية)، أما في البلدان النامية فإن نسبة كبيرة منها تنتمي إلى قطاع الاقتصاد التحت أرضى (قطاع السراديب) الذي يرتكز في بعض الفروع كالنسيج وتصنيع الجلود .

ب- **المؤسسات التقليدية:** يقترب أسلوب تنظيم المؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي و تنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجارى، وقد تلجأ هذه المؤسسات أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعمل الأجير وهي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات المنزلية، ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.

ت- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة:** تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين الأولين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة و منتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة وعلى حساب الحاجات العصرية، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجية بين كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شبه المتطورة من جهة والمتطورة من جهة أخرى. بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات، ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية، على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة' وذلك من خلال[1] :

- العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة بإدخال أساليب وتقنيات جديدة، واستعمال الأدوات والآلات المتطورة.

- إنشاء و توسيع أشكال جديدة متطورة و عصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجية متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة فى التسيير.

[1] عثمان لخلف، مرجع سابق، ص33.

ثانيا – تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفرقة بين نوعين من المؤسسات هما [1] :

- مؤسسة غير مصنع
- مؤسسة مصنعة

الجدول رقم (1– 1) تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل

الانتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة المنزلي			نظام التصنيع	
انتاج مخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

Source:**TALEY & R. MORSE**,**La petite industrie moderne et le développement** ,**Tome1** ,**P**, **23**.

أ– مؤسسة غير مصنعة: وهي ممثلة في الفئات 3،2،1 أي الانتاج العائلي والنظام الحرفي،ويعد الانتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم، أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدة أشخاص ويكون في الغالب يدوي بانتاج سلع حسب طلبيات الزبائن.

ب– مؤسسة مصنعة: وهي ممثلة في الفئات من4الى 8 فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة،ويتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقييد العملية الانتاجية واتساع الأسواق.

***ثالثا* – تصنيف المؤسسات الصغيرة المتوسطة حسب طبيعة المنتجات:**

تصنيف المؤسسات على أساس هذا المعيار إلى ثلاث أقسام [2]:

[1] طاهر بن يعقوب ، مراد شريف، مرجع سابق، ص ص5،4.

[2] يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005، ص ص30،29.

* المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية .

* المؤسسات المنتجة للمنتجات الوسيطة.

* المؤسسات المنتجة للمعدات والأدوات أو سلع التجهيز.

أ- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنتجة للسلع الاستهلاكية:** يتمثل في نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل: المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، المنتجات الجلدية، التبغ وبعض المنتجات الكيميائية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية، وتنضم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية : الصناعة الغذائية؛ الصناعات الفلاحية أو التحويلات الفلاحية؛ صناعة النسيج و الجلد؛ صناعة الورق وأنواعه، ويتركز هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على المواد الأولية متفرقة المصادر وبعض الصناعات الأخرى كصناعة الجلود والأحذية مثلا وتعتمد فيها المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.

ب- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة** : يدمج في هذا التصنيف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع التالية معدات فلاحية، قطع غيار، أجزاء الآلات، المكونات الكهربائية وغيرها وتنظيم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية: الصناعات الميكانيكية والكهربائية الصناعات الكيمائية والبلاستيكية؛ صناعية مواد البناء؛ المحاجر والمناجم .

ت- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز**:يتطلب صناعة السلع التجهيز تكنولوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة، ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات ص م ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات البسيطة، وذلك خاصة في البلدان الصناعية.أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات في تصليح وتركيب الآلات والمعدات خاصة وسائل التنقل (السيارات العربات والمعدات والأدوات الفلاحية وغيرها) فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية، إنطلاقاً من إستيراد أجزاء للمنتوج النهائي (قطع غيار) وإنتاج بعضها، ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتوج النهائي[1].

[1] يوسف قريشي، مرجع سابق، ص30.

رابعا- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني:**

إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد، ففي الأنظمة الليبرالية تسود أشكال الملكية الخاصة، بينما في الأنظمة الاقتصادية الموجّهة يكون تدخل الدولة كبيرا، تسود أشكال الملكية العامة والتعاونية مع وجود أشكال فردية في نطاق محدود في بعض الأنشطة كالزراعة والخدمات،وتصنف على النحو التالي[1] :

أ- **التعاونيات:** تعّد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤسس من قبل مجموعة من العناصر البشرية، بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

ب- **المؤسسات العامة:** هي المؤسسات التابعة للقطاع العام, تمتاز بإمكانيات مادية ومالية كبيرة، وتستفيد من مجموعة من التسهيلات القانونية والإدارية والإعفاءات المختلفة، كذلك يوجد جهاز للرقابة يتمثل في الوصاية،إلاّ أننا سوف نركزعلى دراسة المؤسسات الخاصة باعتبارها مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم

ت- **المؤسسات الخاصة** : هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص،ويمكن إدراجها إجمالا ضمن صنفين:

ت-1- المؤسسات الفردية : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى لشخص واحد يشرف على جميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط، كما أنّه مسئول عن مختلف القرارات المتعلقة بالنشاط، ومن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية،ورشات الصيانة استوديوهات التصوير والمتاجر،وتمتاز هذه المؤسسات بإجراءات تأسيس بسيطة،وإجراءات الرقابة تكون فقط بفرض الضريبة على الأرباح، الحرية في اتخاذ القرارات والمرونة في ممارسة النشاطات الإدارية والفنية، أما سلبياتها تتمثل في بقاء هذه المؤسسات مرتبط بحياة الشخص، عدم تمكن الفرد من الإلمام بجميع النواحي الإدارية الفنية والإنتاجية،كما أن فرص الترقية داخل المؤسسة محدودة، عدم استفادة المؤسسة من مزايا التخصص، وبالرغم من ذلك فإنّ المؤسسات الفردية تظّل النموذج الأمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت-2- مؤسسات الشركات الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم بمشروع مالي، بتقديم حصة من مال أو عمل، على أنّ يقتسموا ما قد ينشأ عن هذا المشروع من المشروع من ربح أو خسارة طبقا للمادة 416 من القانون المدني الجزائري، وقد وضع المشرّع شروط موضوعية عامة وهي الرضا،

[1] عثمان لخلف ، مرجع سابق، ص ص37،38.

الأهلية، المحل والسبب، أما الشروط الموضوعية الخاصة تعدّد الشركاء، تقسيم الحصص والنّية في المشاركة، وتنقسم مؤسسات الشركات إلى ثلاثة أنواع وهي[1] :

ت-2-1- شركات الأشخاص:

هذا النوع من الشركات يقوم على أساس الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة، ممّا يكون له الأثر الايجابي على نشاط المؤسسة، وهي ثلاث أنواع :

***شركات التضامن:** يتكون هذا النوع عندما يقوم شريكين أو أكثر على تكوين مؤسسة صغيرة تمارس أنشطة معينة بغرض تحقيق أهداف محدودة، حيث تقوم على الثقة الكاملة بين الشركاء ويحدد عقد المشاركة إلتزامات كل شريك فيما يتعلق بحصصهم في رأس المال، ومسؤوليات الإدارة ومن الناحية القانونية يعتبر كل شريك له حق التوقيع عن المشروع، وتتميزشركات التضامن ببساطة إجراءات التكوين وقدرة أكبرعلى تجميع الأموال وسرعة إتخاذ القرارات.[2]

***شركات المحاصة:** وهي شركات تعتمد في انشاءها على اتفاق بين شخصين طبيعيين أوأكثر للقيام بعمليات تجارية،لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه بين الشركاء حسب اتفاقهم،ولاتقوم هذه الشركات الا في العلاقات الموجودة بين الشركاء،أي أنها مستترة ولاتظهرللغيروبذلك فهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية.[3]

* **التوصية البسيطة:** تقوم على وجود نوعين من الشركاء، شركاء متضامنون ينطبق عليهم شرط المسؤولية الشخصية غيرمحددة من ديون الشركة وخسائرها لدى الغير، وهوملتزمون بسداد خسائر الشركة من أموالهم الخاصة وعادة مايكون شريك واحد متضامن تقع على عاتقه مسؤولية إدارة الشركة إلا أنه يمكن يكون أكثر من شريك واحد متضامن وذلك حسب الاتفاق بين الشركاء، أما النوع الثاني هم الشركاء الموصون حيث يساهمون بنسبة معينة في رأسمال الشركة ولا يتدخلون في الادارة، وعند حدوث خسائر يلتزمون بسداد ديون الشركة وكل حسب مساهمنها في رأس المال فقط .[4]

[1] عثمان لخلف ، مرجع سابق، ص ص38،39 .

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص38،39.

[3] القانون التجاري الجزائري ، المادة 795 مكرر، الفقرة1-3، ديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر،2003، ص ص250،249.

[4] محمد هيكل، مهارات ادارة المشروعات الصغيرة، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر،2003،ص50.

ت–2–3– شركة ذات مسؤوليّة المحدودة: يقوم عدد من المستثمرين على تنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة على شكل شركات ذات مسؤولية محدودة للتخلص من عيوب شركات التضامن، وتتميز هذه الشركات بما يلي[1] :

– مسؤولية الشريك محصورة بحدود مساهمته في رأس مال الشركة.

– يوزع رأس مال الشركة إلى حصص متساوية، ويمكن للشريك شراء حصة أو أكثركما يمكن بيع حصته لغير الشركاء.

– لا يقبل في عداد الشركاء إلا الأشخاص الطبيعيين.

– تكون الإدارة فيها من طرف شريك أو أكثر أو من طرف شخص خارجي لهم، وقد اختلفت الآراء في تحديد صنف هذه الشركات، فمنهم من أدرجها ضمن شركات الأشخاص وآخرون يرون أنها من نوع شركات الأموال وهذا راجع لوجود شبه بينها وبين كلا من شركات الأشخاص وشركات الأموال.

ت–2–4– شركات الأموال: وتمثلها شركات المساهمة، التي هي شبيهة للشركات ذات المسؤولية المحدودة في كل شيء باستثناء أن رأس المال فيها يكون موزع على شكل أسهم وليس مبالغ مقطوعة، بحيث يمكن لكل شريك تحديد قيمة المساهمة في رأس مال الشركة حسب عدد وقيمة الاسهم التي يمتلكها، وللأسهم قيمتان قيمة إسمية والمدونة على السهم وقيمة حقيقية أو سوقية تتوقف على مدى نجاح الشركة في نشاطها، ويتحصل صاحب السهم على أرباح توزع بصفة دورية على المساهمين،[2]

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و محددات قيامها

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة والركيزة الأساسية لكثير من إقتصاديات البلدان النامية وأداة للبناء الإقتصادي، وتتمتع هذه الأخيرة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها .

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل مميزات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيمايلي[3] :

[1] عثمان لخلف ، مرجع سابق،ص40.

[2] سعاد نائف البرنوطي، ادارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة، دار وائل للنشر، عمان،2005، ص128.

[3] يوسف قريشي، مرجع سابق، ص27.

- **في مجال التنظيم:**

يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهيكله بسيطة وأقل تعقيداً من المؤسسات الكبيرة ففي الأولى القرار يتخذ من طرف المالك المسير وعلى هذا الأساس القرار يتخذ بسرعة عكس المؤسسات الكبيرة حيث مجموعة كبيرة من المشاركين يتشاورون قبل اتخاذ القرار النهائي وتطبيقه، ففي اقتصاد ميزته التنافس الشديد والمنافسة فيه لا تقاس بالحجم بل بالسرعة في اتخاذ القرارات وتحمل النتائج ورد فعل سريع على التغيرات والمستجدات الحادثة التي تعزز مسيرة واستمرارية المؤسسة.

- **في مجال التسيير:**

فغالباً ما يكون مالك هذا النوع من المؤسسات مسيراً لها، فيكون مرتبط ومندمجاً أكثر بنشاط عمله وبدرجة أعلى من بعض مسيري المؤسسات الكبيرة كما يعطي مسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة للعلاقات مع الزبائن فيعملون دائماً على الإصغاء لحاجياتهم ومتطلباتهم والعمل على تحقيقها مما يسمح لهم باكتساب حصص سوقية واستغلال الفرص المتاحة.

- **في مجال العمل والتمويل:**

أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل واستخدام أدوات إنتاج بسيطة وهي تتماشى مع وفرة اليد العاملة وندرة رأس المال وهذه الظاهرتين السائدتين في معظم الدول النامية، كما تعتبر الحاجة إلى التمويل إحدى مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد في بعض الاقتصاديات بالرغم من وجود قوانين وإجراءات تحث على كيفية التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذه الأخيرة تجد صعوبة في التمويل من طرف البنوك بالإضافة على تحمل عبء الفوائد المرتبطة بالقروض وهي الصفة الغالبة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.

مميزات أخرى :

- يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مورداً هاماً بالنسبة المؤسسات الكبرى (حالة المقاولة من الباطن) بالإضافة أنها تنشط بكفاءة في مجالات التي يستخف بها في المؤسسات الكبرى، وتنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الاقتصادية، وتقديم تشكيلة إنتاج متنوعة من السلع والخدمات لتلبية حاجات السكان، كما

تتميز هذه المؤسسات بمرونة أكثر واستجابة لمتطلبات السوق مقارنة بالمؤسسات الكبيرة باعتبارها أكثر استعداداً للتكييف مع التغيرات السريعة لأذواق المستهلكين.[1]

- إن أخطر مشكلة تواجه صاحب المؤسسة هو تعرضه لخسارة معظم أو كل رأسماله المستثمر نتيجة قرارات غير سليمة بالطبع[2]، وذلك نظرالنقص الكفاءة والخبرة على مستوى ادارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

الفرع الثاني: محددات قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع محددات أوضرورات اقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى ثلاثة عوامل أساسية [4]:

*العامل الأول: التكلفة

*العامل الثاني: طبيعة العمليات ومجالات النشاط

*العامل الثالث: السوق

أولا: عامل التكلفة

انه لمن الضرورى قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخدم المناطق الجغرافية المحدودة لانتاج السلع سريعة التلف وتقديم الخدمات الضرورية لافراد المجتمع المحلي،وتقليل تكاليف النقل والانتاج الأمر الذي ينعكس بدوره على تخفيض الأسعار وزيادة الاستهلاك.

ثانيا:عامل طبيعة العمليات ومجالات النشاط

تتصف بعض العمليات الانتاجية بالبساطة مما يسهل قيام مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير هذا الانتاج أيضا تتطلب بعض المنتجات الدقة والتميز،وهذا لا يمكن تحقيقه الا من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستطيع الارتباط بعلاقات متينة مع الزبون النهائي،وتغطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميع مجالات النشاط الاقتصادي بمختلف فروعه فيمكن أن نجدها في الصناعة،الزراعة، البناء،التجارة والخدمات.

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزراعية وهي التي يكون مجال نشاطها الأرض وزراعتها بالاضافة الى تربية الحيوانات.

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي التي تنشط في مجال التحويل والانتاج والاستخراج والتجميع ونجد من بينها:الصناعات الغذائية،الكيماوية،الصيدلانية،النسيجية وأخيرا مواد البناء.

[1] يوسف قريشي، مرجع سابق، ص28.

[2] عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، ادارة المشروعات الصغيرة، ط1،د ار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2002، ص24.

[3] ماجدة العطية، مرجع سابق، ص19.

[4] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص ص56،57.

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدماتية من أكثرالمجالات التي اقتحمتها هذه المؤسسات نجد:النقل،التأمين،السياحة،الفندقة،الصيانة،الاتصالات.....الخ

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التجارية وتضم المؤسسات التجارية العاملة في التجارة الخارجية والتجارة الداخلية بأنواعها والتي نجد: تجارةالجملة، تجارة التجزئة،شركات التصدير والاستراد.

ثالثا:عامل السوق

ان قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة لانتاج السلع وتقديم الخدمات التي تتميز بمحدودية الطلب والتي يعرف سوقها انحصاراوهذا ما لا يتاح للمؤسسات الكبيرة، وبالتالي لا تحدث أية منافسة في هذا المجال بل تتجه العلاقة بينهما الى التكامل عن طريق تعاقد المؤسسات الكبيرة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل قيامها ببعض العمليات المتخصصة التي تتطلب درجات عالية من الكفاءة تفوق مايمكن أن تحققه المؤسسات الكبيرة في هذا المجال، ويكون من الملاءم للدول النامية الاهتمام بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدلا من المؤسسات الكبيرة نظرا لتميزهذه البلدان بصغر حجم الأسواق وعدم تطور وسائل النقل والمواصلات ووسائل الاتصالات وضعف البنية التحتية وقلة المهارات الادارية والتنظيمية [1].

المطلب الثالث:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تواجهها

نحاول في هذا المطلب أن نبين أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى ذكر أهم المشكلات التي تعيق تطورهذه المؤسسات.

الفرع الأول:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تلعبه من أدواراقتصادية واجتماعية أهمها [2]:

– **توفر فرص العمل**: تعتبرب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ديلا سشاعد في القضاء على مشكلة البطالة حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل وتسبفطب عدد لا بأس به من طالبيه ممن لم يتلقو التدريب والتكوين المناسبين، ان هذا الاستقطاب لنسبة أكبر من قوة عمل يعود الي استخدام هذه المؤسسات لتقنيات كثيفة العمالة، وكذا الجانب الاجتماعي المرتبط بها من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء،دون الالتزام بمؤهلات ادارية معينة.

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص58.
[2] مرجع نفسه، ص ص46،47.

- **تقديم الفرص التدريبية والتقدم للعاملين:** حيث أنها تساهم جديا في بناء وتكوين المهارات الأساسية وتهيئة فرص تدريبية بشكل أفضل مما توفره المؤسسات الكبيرة،ويحقق العاملين في المؤسسات الصغيرة فوائد كبيرة ومتميزة في مجال البرامج التدريبية وبشكل أفضل من المؤسسات الكبيرة بالرغم من كون هذه البرامج التدريبية تكون ذات طابع غير رسمي وهو على طرق مختلفة(hous-In)أو (jop-the-on) وعليه فالمؤسسات الصغيرة تكسب المستخدمين وتعلمهم مهارات ذات فائدة في مجال الاتصالات الحاسوبية [1].

– تقديم منتجات وخدمات جديدة: تعد ا لم ص م والأفراد المصدرالرئيسي للأفكارالجديدة والابتكارات وتتميزالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها أكثر ابداعا من المؤسسات الكبيرةالمملوكة من قبل الدولة،بسبب أن الأفراد لديهم دافع أكبر في الأفكار الجديدة التي تؤدي الى تحقيق ربحيةعالية.[2]

- **التكامل مع المؤسسات الكبيرة:** يكون التكامل بطريقتين:**اما** أن تستخدم المصانع الصغيرة أو الورش منتجات مصنع أو أكثر من المصانع الكبيرة كأساس لعملياتها الانتاجية أو الخدمية.**أو**أن تقوم المصانع الصغيرة أو الورش بصناعة أجهزة معينة الى المصانع الكبيرة،ويطلق على هذا النوع التعاقد من الباطن(المقاول من الباطن).[3]

– الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار: وذلك من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والهيئات غير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت ستوجه الى الاستهلاك الفردي غير المنتج.[4]

- **القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية:** ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة،والسبب في ذلك يرجع لاختيارها الاستثمارفي القطاعات الديناميكية وتضع نفسها في القطاعات ذات الاستثمارالمالي الأقل وبذلك تكون أقل تأثربالأزمات المالية حيث أن هذه القطاعات تتلاءم وفترات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلة رؤوس الأموال اللازمة لاقامة الاستثمارات.[5]

---

[1] فلاح حسن الحسيني، ادارة المشروعات الصغيرةً، مرجع سابق، ص29.

[2] ماجدة العطية،مرجع سابق،ص26.

[3] صلاح محمد عبد الباقي ، قضايا ادارية معاصرة، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر،2001، ص ص98،99.

[4] حبيبة مداس، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي،يومي 05-06/ماي 2013،ص4.

[5] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص ص52،53.

- **تساعد على استغلال الخامات المحلية وخاصة القطاع الفلاحي** :لأنها تعتمد على الخامات المحلية وخاصة القطاع الفلاحي (الزراعي) .[1]

- **دورها الايجابي في تنمية الصادرات**:حيث أن توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية وزيادة التدفقات الاستثمارية يتم بمشاركة مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم،حيث تعد هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العالمي المستند استنادا رئيسيا على المؤسسات الكبيرة،وتؤكد تجارب العديد من الدول التي نجحت في تنمية وتطوير اقتصادياتها مستندة بذلك على هذا النوع من المؤسسات.[2]

***الفرع الثاني:* المعوقات والمشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تتمثل المشكلات التي تعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في [3]:

أولا: المعوقات الاقتصادية

وهي المشكلات التي تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثماربصفةعامة،وتتمثل في حصول انكماش في النشاط الاقتصادي أوركود في قطاع مايكون فيه المشروع مرتبطا به،مما يعيق تشغيل المشروع تشغيلا اقتصاديا يضمن تحقيق أقصى معدل الربح بأقل تكلفة،وعدم اهتمام الحكومات بصغارالمنتجين وتقديم الدعم اللازم الذي يحتاجونه لمواجهة حالات الخلل الاقتصادي من ركود وانكماش ويتأثرون به سلبيا في انتاجهم.
اضافة الى "المنافسة التي تسود بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة وعدم الاستفادة من حوافز الاستثمار التي تقدم للمؤسسات الكبيرة،والفرص التي تضيع على المؤسسات الصغيرة مقارنة بتلك التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة من اقتصاديات ووفرات الحجم الكبير كذلك".

ثانيا:المعوقات التسويقية :

وتقسم الى إما معوقات تسويقية خارجية متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثرعلى السياسات التسويقية للمؤسسة وتتمثل في تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لتقليده للنمط الغربي في الاستهلاك، أومعوقات تسويقية داخلية ناجمة عن اهمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجانب التسويقي في نشاطها.

[1] أيمن علي عمر، ادارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007، ص ص38، 39.
[2] الأخضر بن عمر، علي باللموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06/ماي 2013، ص7.
[3] عبيدة غلاب، مرجع سابق،ص38 .

ثالثا: المعوقات الادارية

على الرغم أن المشروعات لصغيرة تعتبر المستقطب الأساسي لرواد الأعمال، وفرصة لا ظهار كفاءة صاحب المشروع كمبادر لديه مهارة الادارة والتسويق، الا ان هؤلاء هم قلة قياساً الى الكم الكبيرللمشرعات الصعيرة،حيث تقتصرهذه المشروعات للادارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها، وغالباً ما ينجم ضعف الكفاءة الادارية كنتيجة لضعف المؤهلات والخبرة لأصحاب المشاريع الصغيرة، وبسبب مركزية اتخاذ القرارات واعتماد نمط المديرالمالك غيرالمحترف.

رابعا: المعوقات الفنية

والتي أهمها تلك التي تبدأ بمشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع،حيث نجدها غالباً ما تتم باختيار غير مناسب ومدروس،مما يكتب للكثيرمن المشاريع بعد فترة ليست بطويلة عدم الاستمراروالفشل أومحاولة التغيير الى نشاط آخر،ثم تليها مشكلة الحصول على المساحة والموقع المناسب لانشاء المشروع الى صعوبة الحصول على مدخلات الانتاج لاسيما المشاريع الصناعية وعلى وجه الخصوص اذا كانت تعتمد على المواد الأولية المستوردة[1].

خامسا: المعوقات التمويلية

تعتبر المعوقات التمويلية من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاطلاق، فمما يلاحظ أن جل هذه المؤسسات تعاني من صعوبات جمة في حصول أصحابها على التمويل الكافي من المؤسسات المالية نظرا لعدم توفرآلية ائتمانية قادرة على تلبية متطلبات المقرضين والمقترضين معا،وايجاد سيايات واجراءات تجعل من عملية الاقراض عملية مربحة لكلا الطرفين،بلاضافة الى ذلك فان تعتبر أن عملية اقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملية محفوفة بالمخاطر وغير مجدية بحجة أنها لا تتوفرعلى الضمانات الكافية،وأن تكاليف ادارة عمليات الاقراض تعتبر عالية نسبيا بسبب كثرة المؤسسات التي تطلب قروض.[2]

[1] عبيدة غلاب، مرجع سابق، ص39.

[2] أحمد بن قطاف، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة ،علوم التسيير، جامعة المسيلة ،2007 ، ص62.

المبحث الثاني:واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة هامة في سياسة الإنعاش الإقتصادي التي إنطلقت فيها الجزائرمنذ مطلع التسعينات، وهذا بإعتبارها قطاعا حيويا غي السياسة الإقتصادية الجديدة المبنية على تحرير السوق،وتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار[1].

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد قدمت الوزارة تعريفا لها في القانون التوجيهي لترقية الاستثمارفي الأمر رقم 18/01المؤرخ في 2001/12/12وذلك في المادتين04-05 [2]، حيث أعطى المشرع تعريف يضع حداللفراغ القانوني الحاصل، الجدل القائم حول هذا الموضوع، وهنا ينبغي التذكير بأن الجزائر قد تبنت ميثاق بولوني في جوان **2000**(**la charte de Bologne**) في تعريفه المؤسسات ص م، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة **1996**الذي كان موضوع توعية لكل البلدان الأعضاء [3] .

يتضمن القانون التوجيهي الذي يهدف الى تعريف ا لم ص م،وتحديد تدابيرمساعدتها ودعم ترقيتها مايلي[4]:

المادة 04:تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة،مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها: مؤسسة انتاج السلع و/أو السلع تشغل من01الى250شخصا،لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500مليون دينار،تستوفي معاييرالاستقلالية.

المادة 05: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها: مؤسسة تشغل ما بين 50الى 250شخصا،ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي(200) مليون ومليارى (2) دينارأو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين مائة(100) وخمسمائة(500) مليون دينار

المادة 06: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها: مؤسسة تشغل ما بين 10الى 49 شخصا،ولايتجاوزرقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينارأو لايتجاوزمجموع حصيلتها السنوي مائة(100) مليون دينار.

---

[1] شعيب آتشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرفي ظل الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008/2007، ص75.

[2] فريد النجار، الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، الدار الجامعية، الاسكندرية،مصر،2007، ص37 .

[3] أحمد بن قطاف، مرجع سابق ،ص55 .

[4] الجريدة الرسمية، عدد77، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم18/01،2001، المواد4-5-6، ص ص6،5.

المطلب الثاني: مراحل تطورالمؤسسات الصغيرةوالمتوسطة في الجزائر

تميز تطور هذه المؤسسات منذ الاستقلال بثلاثة مراحل أساسية وهي كمايلي:

الفرع الأول : المرحلة الممتدة من 1962– 1979

لقد كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال،أما النسبة المتبقية والمملوكة من طرف الجزائريين فكانت محدودة على المستوى العددي، وعلى المستوى الاقتصادي، من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة...، وبعد الاستقلال مباشرة أصبحت معظم المؤسسات متوقفة نتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين،الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تصدر قانون التسيير الذاتي،ثم التسييرالاشتراكي للمؤسسات منذ 1971،كشكل من أشكال اعادة تشغيلها وأصبحت تابعة للدولة،وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي واعطاء القطاع العام الدور الأساسي،واعتماد سياسة الصناعات المصنعة،فقد شهدت هذه المرحلة ضعفاً كبيراًلمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ومحدودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملؤكة من طرف الخواص.[1]

الفرع الثاني: المرحلة من 1980– 1993

مع بداية الثمانينات بدأت الجزائرفي انتهاج سياسة اقتصادية جديدة،حاولت من خلالها احداث اصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية،وقد جسد المخططان الخماسيان الأول(1980- 1984) والثاني(1985- 1989) مرحلة الاصلاحات في ظل استمرارالاختيارالاشتراكي واعادة الاعتبار نسبيًا للقطاع الخاص،والتراجع عن سياسة الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة،فتم اصدارالعديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]، ونذكرمن بين هذه القوانين[3]:

- **القوانين الاستثمارالخاص**: ساهمت الدولة من خلال اصدارالقانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21المتعلق بالاستثمارالاقتصادي الوطني الخاص،في تمكين الم ص م (PME/PMI) من الاستفادة من بعض الاجراء

[1] سمية بروبي، دور الابداع والابتكار في ابرازالميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة دراسة حالة – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 /2011،ص39.

[2] أحمد بن قطاف، مرجع سابق، ص92-94.

[3] نوال مرزوقي، معوقات حصول مؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شهادة الايزو9000و14000- دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرغيرمنشورة، في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف2010،ص ص33،34.

- **القوانين اعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية**:يتضمن اعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية،التي أقرها المرسوم رقم 242/80 المؤرخ في 04أكتوبر1980، تفكيك وتفتيت هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة الى وحدات صغيرة الحجم .

- **الاجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات**:اعطاء الاستقلالية للمؤسسات وتمهيد الأرضية للانتقال نحو اقتصاد السوق،ولتجسيد ذلك تم اصدارقانون رقم 01/88المؤرخ في 1988/01/12المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية الذي أعطى للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الشخصية المعنوية.

كما قامت الجزائر بتطبيق العديد من الاصلاحات التي تعد بداية التوجه نحو اقتصاد السوق اعتباراً من سنة 1989 ،بسبب زيادة حاجتها للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية والمالية والدولية. وقد شهدت هذه الفترة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في العديد من الأنشطة باقتصاديات الانفتاح وتأثرت نسبة هامة منها سلبياً،وخاصة تلك التي تمارس أنشطة انتاجية بعد صدور[1]:

- قانون النقد والقرض في سنة 1990،وتحرير التجارة الخارجية واستقلالية المصارف التجارية وتحرير أسعار الصرف وما رافقها من انخفاض قيمة العملة الوطنية،وتزايد خسائر المؤسسات الاقتصادية الانتاجية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

- قانون الاستثمارفي سنة 1993 والذي يهدف الى ترقية الاستثمار واتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب،والتقليص من آجال دراسة الملفات واجراءات انجاز العقود وتسريع التحويلات...،كل هذه التحويلات أثرت تأثيراً هاماعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: المرحلة من 1994– 2009

شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال الى اقتصاد انفتاح،يلعب فيه القطاع الخاص دورًا محورياً وقد تم ذلك تحت اشراف صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائربتنفيذ برنامج الاستقرارقصير المدى، وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى (1995/03/31 الى 1998/04/01)، وعقد اتفاقيات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 كل هذه العلاقات ساهمت في تطورالم ص م في بعض المجالات وتخفيض ازمة المديونية الخارجية، الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تتخذ جملة من الاجراءات

[1] سمية بروبي، مرجع سابق، ص40.

لاحتواء الآثارالسلبية وتفعيل الجوانب الايجابية التي تساعد على تطورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها مايلي[1] :

- **إستحداث وزارة منتدبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : كأول معلم في مسارتطويرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في سنة 1994.

– برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والنمو للفترة 2000– 2004 :هذا البرنامج الذي شكل منعرجاً حاسماً في مجال تأطير وهيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين تم تكريس ما يلي:

* صدورالقانون التوجيهي لترقية الم ص م في سنة 2001،والذي كرس نهائيا دورومكانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي وحدد تدابيرالدعم الرامية لترقية تنافسيتها.

* انشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2002 .

* في سنة 2003 تم انشاء كل من المشاتل،مراكزالتسهيل،المجلس الوطني الاستشاري للم ص م المجلس الوطني لترقية المناولة،احداث المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن.

- البرنامج الاضافي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2004– 2010: تم التركيز في هذه المرحلة على التصميم ووضع حيزالتنفيذ للبرامج الترقوية لتحسين تنافسية الم ص م،وكذا اعطاء القطاع دوره الحقيقي كمنشط اقتصادي جواري خاصة على مستوى الولايات الداخلية للوطن،وقد تم خلال هذه المرحلة مايلي:

* انعقاد الجلسات الوطنية للم ص م تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية، والتي انبثق عنها انشاء صندوق ضمان قروض الم ص م في2004.

* انشاء الوكالة الوطنية لتطويرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2005.

* اعطاء اشارة انطلاق البرنامج الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2007.

* تعزيز المعلومة الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير جسور الترابط مع المنظومات الاعلامية للقطاعات الوزارية الأخرى تحسباً للتعاون والتكامل في 2008.

* تنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية للابتكارلفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2009.

* التعديل الأخيرلقانون01-03 المتعلق بتطوير الاستثماروالمندرج ضمن قانون الماليةالتكميلي لسنة 2009 والمتمثل في وضع شروط تقييدية للمستثمرين الأجانب،

[1] سمية بروبي، المرجع نفسه، ص ص40،41.

* في 2010 وضعت الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الخماسي(2010-2014) لتحسين تنافسية هذه المؤسسات،بما يفوق 386 مليارديناز.

* وضع قانون10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010

الجدول رقم(1-2): تطورعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

طبيعة المؤسسة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
المؤسسات الخاصة	245842	259282	293946	392013	408155	606737	659660	686825	747387
المؤسسات العمومية	874	849	666	626	598	560	548	561	547
المؤسسات التقليدية	96072	101981	116347	126887	162085	–	–	–	–
المجموع	342788	362112	410959	519526	570838	607297	660208	687386	747934

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماداً على

- 2005-2011 ،نقلا عن : رابح بوقرة، حبيبة عامر،تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار إستراتيجي لتحقيق تنمية محلية مستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول"تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة لمحروقات في آفاق الألفية الثالثة للجزائر"،جامعة المسيلة، يومي28-29 أكتوبر2014،ص9 .

- 2012-السداسي الأول 2013* :نقلا عن : أمينة رقراقي، ميكانيزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل إستراتيجي للمحروقات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول"تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة لمحروقات في آفاق الألفية الثالثة للجزائر"،جامعة المسيلة، يومي28-29 أكتوبر2014،ص7.

يلاحظ من خلال الجدول(1- 2) أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في إزدياد مستمرمن سنة 2005 الى سنة 2013 ليصل مجموعها 747387 مؤسسة ، بينما إنخفض عددها في القطاع العام 327 مؤسسة،مما يعني أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص تأخذ شيئا فشيئاً مكانه في الإقتصاد الجزائري المتوجه نحو إقتصاد السوق.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

يعود التركيزعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الى الخصوصيات التي تتميز بها، فسهولة انشاءها وحجمها الصغير يجعلها أكثر مرونة وسهلة التسيير، مما يمكنها من تأدية وظائفها، ويمكن تلخيص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في الشغيل، القيمة المضافة، الناتج الوطني الخام .

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

عرف قطاع المؤسسات ص و م تطورا واضحا من سنة الى أخرى، وذلك من سنة **2001**، أي منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا التطورفي العدد قابله ارتفاعاً معتبرافي معدلات التشغيل وبالتالي مساهمتها في التقليل من معدلات البطالة خاصة وأن الدولة قد تبنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن سياستها العامة للتشغيل ومكافحة البطالة[1]، ويبين الجدول الموالي تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعتها.

الجدول رقم(1–3): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل .

السنوات/مناصب الشغل		2008	2009	2010	2011	2012*
المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة	مناصب الشغل	1233073	1363444	1577030	1676111	17288046
المؤسسات المتوسطة والصغيرة العامة	مناصب الشغل	52786	51635	48656	48086	48415
مجموع مناصب الشغل		1285859	1415079	1625686	1724197	1776461

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماداًعلى * السداسي الأول2012

- **مراد مرمي، مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال(2001–2014)،جامعة سطيف–1– يومي 12/11مارس2013، ص32.**

الملاحظ من الجدول رقم (1– 3) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص تساهم بأكبر نسبة في التشغيل، حيث بلغ عدد مناصب الشغل التي وفرتها هذه المؤسسات الى غاية السداسي الأول 2012 حوالي

[1] مراد مرمي، مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال (2001-2014)، جامعة سطيف-1- يومي 12/11مارس2013، ص32.

17288046 منصب شغل،أي مانسبته 97.3% من إجمالي المناصب، في حين تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في التشغيل ضئيلة جدا، وذلك بنسبة 2.7 % فقط من إجمالي المناصب لنفس تلك السنة.[1]

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

يمكن اظهارمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع الناتج الداخلي الخام في الجدول التالي:

الجدول رقم(1– 4):مساهمة الم ص م في تطورالناتج الداخلي الخام خارج المحروقات

القيمة: مليار دج

السنوات	2008		2009		2010		2011	
البيان	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	760.92	17.55	816.80	16.41	827.53	15.02	923.34	15.23
القطاع الخاص	3574.07	82.45	4162.02	83.59	4681.68	84.98	5137.46	84.71
المجموع	4334.99	100	4978.82	100	5509.21	100	6060.8	100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماداًعلى

- **عبد الوهاب بن بريكة، وردة سعيدي، دراسة توجه الجزائر نحو تنمية صادرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرافدة لتنويع القاعدة الإقتصادية وسبيل للإنعتاق في هيمنة المحروقات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول"تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة لمحروقات في آفاق الألفية الثالثة للجزائر"،جامعة المسيلة، يومي28–29 أكتوبر2014،ص20.**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القطاع الخاص يساهم بنسبة أكبرمن القطاع العام في الناتج الداخلي الخام،حيث تتضح الأهمية التي أصبحت تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد إستطاعت أن تساهم بما قيمته5137.46 مليار دينارمن الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة 84.71% ،وهذا مايعطي الإنطباع على توقعات مستقبلية جيدة مع إمكانية توسيع عدد الإستثمارات في هذا المجال بتوفير الدعم اللازم والتمويل .

[1] مراد مرمي، مرجع سابق، ص33.

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(1-5):مساهمة الم ص م في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط للفترة2008 - 2011

الوحدة: مليار دج

قطاعات النشاط	الطابع القانوني	عام 2008		عام 2009		عام 2010		عام 2011	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة	خاص	708.17	99.50	924.99	99.85	101.11	99.70	1165.91	99.34
	عام	3.58	0.50	1.38	0.15	3.08	0.30	7.80	0.66
	المجموع	711.75	100	926.37	100	1015.19	100	1173.71	100
البناء والأشغال العمومية	خاص	754.02	86.67	871.08	87.1	1058.16	98.73	1091.04	86.41
	عام	115.97	13.33	128.97	12.9	13.59	1.27	171.53	13.59
	المجموع	869.99	100	1000.05	100	1071.05	100	1262.57	100
النقل والمواصلات	خاص	699.04	79.99	744.42	81.41	806.01	81.58	860.54	81.97
	عام	174.82	20.01	169.95	18.59	182.02	18.42	189.23	18.03
	المجموع	873.86	100	914.36	100	988.03	100	1049.77	100
خدمات المؤسسات	خاص	62.23	74.05	77.66	78.78	96.78	79.15	109.50	79.58
	عام	21.81	25.95	20.92	21.22	25.51	20.85	28.09	20.42
	المجموع	84.04	100	98.58	100	122.37	100	137.59	100
الفندقة والإطعام	خاص	80.87	88.70	94.8	89.9	101.36	88.61	107.60	88.61
	عام	10.30	11.30	10.65	10.1	13.03	11.39	13.83	11.39
	المجموع	91.18	100	105.45	100	114.39	100	121.43	100
الصناعة الغذائية	خاص	136.95	84.69	161.55	86.14	169.95	68.03	199.79	86.17
	عام	24.76	15.31	26	13.86	27.58	1.96	32.06	13.83
	المجموع	161.71	100	187.55	100	197.53	100	231.85	100
صناعة الجلد	خاص	2.23	87.08	2.25	88.33	2.29	88.42	2.34	90.04
	عام	0.33	12.92	03	11.67	0.3	11.58	0.26	9.96
	المجموع	2.56	100	2.55	100	2.59	100	2.60	100
التجارة	خاص	919.55	93.18	1077.75	93.58	1204.04	94.10	1358.92	94.07
	عام	67.33	6.82	73.88	6.42	75.45	5.90	85.71	5.93
	المجموع	986.88	100	1151.62	100	1279.49	100	1444.63	100

المصدر: عبد الوهاب بن بريكة، وردة سعيدي، دراسة توجه الجزائر نحو تنمية صادرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرافدة لتنويع القاعدة الإقتصادية وسبيل للإنعتاق في هيمنة المحروقات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول"تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة لمحروقات في آفاق الألفية الثالثة للجزائر"،جامعة المسيلة، يومي28-29 أكتوبر2014،ص 19.

يتضح من الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الخاص تساهم بالقسط الأكبر من القيمة الضافة وهي في تطورمستمرمن سنة لأخرى ومن قطاع لآخر، بينما مساهمة المؤسسات في القطاع العام تشهد نموا متباطئاً،كما يتضح أنه لم يتحقق بعد تنويع إقتصادي كامل وإنما جزئي فقط، إلا انه يمكن القول أن هذه المؤسسات تؤدي دورا لابأس به في الإقتصاد الوطني وخاصة المؤسسات الخاصة على إعتبار أنها تمثل النسبة الغالية منها .

المبحث الثالث:استراتيجية تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تجسيدا للإستراتيجية الشاملة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بادرت الجزائرفي هذا الإطارالى إرساء مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة من أجل تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية والمتمثلة أساسا في تجاوزالعقبات التي تحول دون تنمية هذا القطاع الحيوي.

المطلب الأول: هيئات وهياكل دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من الهياكل والهيئات التي سخرتها الدولة الجزائرية لتنمية وتطويرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلاأنه يتعذر ذكرها جميعا، لذلك سيتم الإقتصار على ذكر أهمها فقط .

الجدول رقم(1-6):أهم هيئات دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع	الهيئة	تاريخ الانشاء/الهدف
هيئات مرافقة المؤسسات تتمثل في وزارة المم ص و م والصناعة التقليدية	المشاتل وحاضنات الأعمال	هي مؤسساتٌ عمومية ذات طابع صناعي تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي, مكلفة بمساعدة ودعم المؤسسات ص و م الجديدة خلال السنوات الأولى .
	مراكز التسهيل	هي مؤسساتٌ عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يُديرها مجلس التوجيه والمراقبة،هدفها مرافقةوتكوين،دعم وتوجيه المستثمرين أصحاب المشاريع.
	المجلس الوطني الاستشاري لترقية الم ص و م	جهازٌاستشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين الم ص م وجمعياتها المهنية من جهة،والسلطات العمومية من جهةٍ أخرى،وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتشكل من:الجمعية العامة, الرئيس,المكتب, اللجان الدائمة.
الهيئات المتعلقة	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)	أنشئت سنة 1996هي هيئة وطنية ذات طابع خاص،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني،من خلال تقديم مساعدات مالية وجبائية لسهيل

بتوسيع دائرة الاستثمار		إنشاء مؤسساتٍ مصغرة لإنتاج السلع والخدمات, بهدف خلق مناصب شغلٍ للحد من ظاهرة البطالة
	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)حلت محلها وكالة دعم وترقية الاستثمار(APSI) 1991	مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي,أنشئت2001 بموجب المرسوم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار,وتهدف إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى30 يوم بدلاً من 60 يوم في وكالة(APSI)التي حلت محلها،و تنمية وترقية الاستثمارات الأجنبية والمحلية في اطار هيكل موحد
	الوكالة الوطنية لتطوير الم ص و م (AND-PME)	هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري،أنشئتوفقاً للمرسوم التنفيذي 165/05 في2005/05/03مهمتها الأساسية هي تنفيذ برامج التأهيل،حيث تقوم بدراسة طلبات المؤسسات الراغبة في الاستفادة من البرامج
آليات الدعم المالي	صندوق ضمان القروض للم ص و م (FGAR)	هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري،أنشئتوفقاً للمرسوم التنفيذي 373/02 في 2002/11/11 تطبيقا للقانون التوجيهي رقم 01-18بهدف تسهيل حصول هذه المؤسسات على قروض بنكية قصيرة الأجل لمواجهة مراحل انطلاقها وتوسعها
	صندوق ضمان قروض الاستثمارات(CGCI)	تم انشاءه بموجب المرسوم الرئاسي2004/04/19جاء لدعم (FGAR)،وتغطية الأخطاء الناجمة عن عدم تسديد القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات ص و م
	صندوق رأس المال المخاطر	تأسس في 2004برأس مال 3.5مليار دجممول بالتنسيق بين الخزينة العمومية و الهيئات المصرفية،بهدف تسهيل حصول الشباب على قروض

المصدر: استنادا الى مراد مرمي، مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال (2001-2014)، جامعة سطيف-1- يومي 12/11مارس2013، ص 29.

- نوال مرزوقي، معوقات حصول مؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شهادة الايزو9000و14000- دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرغيرمنشورة، في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف2010،ص **43، 46**.

من خلال الجدول أعلاه يظهر مدى تعدد وكثرة الهيئات والأجهزة التي وضعتها الدولة بهدف دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يدل على المكانة الهامة لهذا القطاع من خلال تفطن الدولة الى أن القطاع ا لم ص م يمكن اتخاذه كوسيلة هامة وفعالة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المطلوبة[1].

[1] مراد مرمي، مرجع سابق، ص30.

المطلب الثاني: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لم تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرتجربة وخبرة واسعة في مجال التسييروالتنظيم وإدارة المشاريع الإقتصادية الأمرالذي جعل من عنصرالتكوين وإعادة تأهيل الطاقات المتوافرة ضرورة إقتصادية وذاأهمية إستراتيجية لترقية وتطويرقدرات وأداء عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حتى تتمكن من مسايرة التطورات الفنية والتقنية.

- **ترقية التشاور:**

تقوم الوزارة بترقية التشاورلتفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق الجمعيات المهنية، ومنظمة أرباب العمل بدراسة ومناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ قصد إعداد المخطط الإستراتيجي لترقية القطاع ويدعم هذا العمل بتأسيس المجلس الوطني الإستشاري وهو مكلفٌ بترقية الحواروالتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهةٍ أخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي[1] .

- **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها:**

شرعت الجزائر في عملية التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق برنامج أعد خصيصا لذلك من طرف الوزارة المكلفة بالقطاع، وفقا للمادة18من القانون التوجيهي لترقية ا لم ص م التي تنص على أنه " في اطارتأهيلها الوزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بإعداد برنامج تأهيل مناسب من أجل تحسين تنافسية المؤسسات، ترقية المنتوج الوطني ليتوافق المعاييرالدولية ويتمثل

البرنامج في مجموعة من إجراءات الدعم المباشرالى المؤسسات، وإجراءات الدعم المحيط المباشرلها لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها، حيث أن البرنامج يمتد**12** سنة إلى غاية **2013** ويشتمل على مرحلتين مرحلة التكيف وتمتد على مدى05 سنوات،و مرحلة الضبط وتمتد على مدى07 سنوات

يهدف البرنامج الى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية والمحافضة على حصة هذه المؤسسات في السوق الداخلية وبلوغ السوق الخارجية وذلك من خلال[2] :

- تطوير التسيير والكفاءات البشرية.
- عصرنة التجهيزات والآلات

[1] شعيب آتشي، مرجع سابق، ص89.

[2] سمية بروبي، مرجع سابق، ص ص63-64.

- تطوير طرق الانتاج .
- تطوير البحث في مجال الأسواق.
- تطوير برامج الشراكة مع المؤسسات الأجنبية.
- وضع طرق لتقييم برامج التأهيل.

الهيئات المكلفة ببرنامج التأهيل: يتم تطبيق برنامج التأهيل بواسطة مجموعةٍ من الهيئات أهمها [1]:

أ– الصندوق الوطني للتأهيل: والذي يتشكل من ممثلي الوزارات المعنية بقطاع ا لم ص م، وممثلي غرف التجارة والصناعة والحرف الفلاحية وأرباب العمل والنقابات، ويكون تحت إشراف وزيرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتكلف الصندوق بوضع السياسة العامة لتأهيل المؤسسات والمشاركة في تمويل العمليات التكنولوجية، تسيير الإعانات المقدمة في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ب– اللجان الجهوية للقيادة*: وهي هيئات تتكون من خبراء ومتخصصين، لهم القدرة الفنية والمهنية التي تمكنهم من إتخاذ قرار التأهيل، وتقوم بتقديم قرارات التأهيل و مساعدة المؤسسات في مجال إعداد مخططات التأهيل وتحديد أفضل طرق التمويل .

- برنامج التعاون الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ– التعاون الأورومتوسطي: في هذا الاطاريعتبربرنامج **ميدا** من أهم برامج تنمية ا لم ص م بالجزائر خاصة بعد أن تم تفعيله باعادة النظرفي الاتفاقية المنظمة له،وانطلاقاً من الهدفه الأساسي المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للم ص م، عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها, تم تحقيق إلى غاية 2004 حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر وكذا إنجازجهازلتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو سيحسن ظروف حصول المؤسسات على القروض، وقد بدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتفعيل برنامج ميدا، حيث تم تنصيب وحدة تسيير البرنامج (UGP)[2]، تتضمن دعم ا لم ص م للتنفيذ التقني والإداري للبرنامج المتعلق باتفاقية التمويل المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الوحدة مهيكلة على شكل فرقٍ صغيرة تضمن **07**أخصائيين في كل القطاعات، مقرها في الجزائرالعاصمة، لكن تتدخل على مجمل الإقليم ومنه سيتم إقامة **12** ملحقة جهوية بهدف ضمان مهام الإعلام، ومساعدة المقاولين وتقديم النصائح لهم عند تحضير

[1] شعيب آتشي، مرجع سابق، ص91.

* تجمع اللجان الجهوية للقيادة عشر مناطق جهوية تضم جميع الولايات.

[2] أحمد بن قطاف، مرجع سابق، ص110.

المشاريع، تأدية دورمركزدعم وموارد للخبراء، وتقديم دعم للغرف التجارية والصناعية لتنفيذ البرنامج على الصعيد الجهوي، وأخيراً ضمان الاتصال مع وحدة تسييرالبرنامج على مستوى المقرالمركزي[1] .

ب– التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية: تم الاتفاق مع البنك الإسلامي للتنمية على فتح خط تمويل ا لم ص م,وكذا تقديم مساعدةٍ فنية متكاملة،لدعم استحداث نظم معلوماتية،ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية،لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة،خاصة مع الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة,كما تم الاتفاق على إنشاء حاضناتٍ نموذجية لرعاية وتطوير ا لم ص م،وتطويرالتعاون مع الدول الأعضاء والتي تملك تجارب متقدمة في الميدان،كماليزيا واندونيسيا وتركيا.[2]

ج– التعاون الدولي الثنائي: تسعى السلطات العمومية إلى دعم المؤسسات ص.م من خلال اتفاقيات التعاون الدولي التي أبرمتها مع مختلف الشركات الأجانب وذكر منها ما يلي[3] :

- **التعاون الجزائري الألماني:** بدأ تنفيذ هذا البرنامج منذ **1988**إذ نذكر في هذا المجال مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية تقدر بـ3 ملايين أورو ويستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصص و250 عون مرشد، ومشروع دعم وترقية المؤسسات صغيرة بخلاف مالي يقدر بـ 2.3 مليون أوروهدفه ترقية الحركية الجمعوية بالمؤسسات .

- **التعاون الجزائري الكندي:**إذ تم الاتفاق على تعاون كندي جزائري يمثل في تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي وثم إمضاء هذا الاتفاق بين ممثل الخارجية الجزائري والوكالة الكندية للتنمية الدولية عن طريق السفيرالكندي بتكلفة إجمالية 7.4 مليون دولارلفترة سنتين

- **التعاون الجزائري الإيطالي:** حيث تم التوقيع بين وزيرا لم ص م والوزيرالإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أفريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليين إنشاء مركزتطويرالمؤسسات ص.م للجزائر بدعم من إيطاليا وتعزيزالعلاقات بين الجمعيات المهنية الجزائرية والإيطالية.

- **التعاون الجزائري النمساوي:** تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك النمساوي Raiffeisen zentral bank autrerreichaft في إطار قرض بـ 30 مليون أورو بعد مفاوضات دامت سنة

[1] شعيب آتشي، مرجع سابق ، ص96.
[2] مرجع نفسه، ص93.
[3] يوسف قريشي، مرجع سابق، ص72.

حسب تصريح مدير العلاقات الخارجية للبنك الجزائري وهذا القرض يوضع تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات.

المطلب الثالث:المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة في الجزائر

رغم الاهتمام الذي حضيت به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة الا أنها مازالت تعاني من مشاكل تعترض نموها من بينها [1]:

- **عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة:** نظرالحركة الاستراد العشوائي التي عرفته كل السلع فهذا أثرسلبا على المنتجات المحلية التي لم تستطيع بذلك فرض وجودهاأمام الدخول الحرللمنتجات الأجنبية بقدرات تنافسية عالية، ومن مظاهرهذا الاستيراد نجد مايلي:

* الاغراق المتمثل في استراد سلع وبيعها محليا بأسعارأقل من سعر مثيلاتها المحلية.

* غياب جهازمعلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي يمكن من وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات ومن ثم وضع مايلزم من سياسات الحماية.

- **المعانات من المحيط** :

المحيط الاداري:نظرا للتجاوزات المتواجدة في الادارة الجزائرية أثرت سلبا على المؤسسات الاقتصادية بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت تعاني من نتائج التعفن الاداري نظرالما يلي:

*عدم التطبيق الفعلي لمختلف القوانين الصادرة في حقها،لعدم تهيئة البيئة المناسبة لذلك.

*صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للموافقة على مشروع ما،مما ضيع على أصحابها

وعلى الاقتصاد الوطني فرص لا تعوض،فمثلا الاجراءات المتعلقة بالسجل التجاري فهي معقدة وطويلة حيث تتطلب 18وثيقة،أما المدة اللازمة لاقامة المشروع تزيد عن03أشهروالمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل الى 05 سنوات.

نظام المعلومات: ان البيئة المعلوماتية التي تعيش فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة وضيقة وبالتالي لاتساعد على تطورها ونموها.

- **الصعوبات المتعلقة بالعقارالصناعي:** حيث تتمثل في

*طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار

[1] عياشة عثماني، دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011/2010، ص ص152،151.

*اختلافات لاتزال قائمة بسبب أسعار التنازل

*الرفض غير المبررأحيانا للطلبات

*مشكلة عقود الملكية التي مازالت شائكة لعض الأراضي

*نقص في الموارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكين الأصليين(دولةأوخواص)

- **صعوبات التمويل والمشاكل الضريبية**:هناك عدة صعوبات منها[1] :

*عدم تكيف النظام المالي الحالي مع التغيرات الاقتصادية والمالية الجديدة.

*مشاكل الائتمان والتمويل من حيث شروط الاقتراض الصعبة

*غياب الشفافية في توزيع القروض

*غياب أو نقص في التمويل طويل الأجل

*غياب ميكانيزمات تغطية المخاطرالمرتبطة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خطر الصرف – تغيرأسعار الفائدة)

*عدم وجود تحفيزات ضريبية خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدعم مسارها وتحقق استمراريتها

[1] عياشة عثماني، مرجع سابق، ص153.

خلاصة الفصل:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالاً في أي إقتصاد كان، من خلال المساهمة في زيادة القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام والتخفيف من حدة البطالة، إلا أنه توجد صعوبة في ايجاد تعريف محدد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرالإختلاف المعاييرالمعتمدة في التصنيف، فهناك المعاييرالنوعية والتي تحكم على أساس(الملكية- الاستقلالية- الحصة من السوق- محلية النشاط) وهناك المعايير الكمية والتي ساهمت إلى حد كبيرفي تحديد تعريف خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي معيار(العمالة – رأس المال – حجم الموجودات الثابتة)، في الجزائرلم يكن هناك تعريف معين لهذا النوع من المؤسسات إلاعند صدور القانون التوجيهي والخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 2001/12/12م، حينها تم تحديد هذا التعريف على أساس رقم الأعمال السنوي- الحصيلة السنوية – معيارالاستقلالية ويحدد هذا القانون سبل دعمها وترقيتها، على الرغم من ذلك إلا أنها مازالت تعاني من عدة صعوبات وعراقيل تعيق تنميتها، لذا بادرت الجزائرعلى وضع مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة أساسا في تجاوزالعقبات التي تحول دون تنمية هذا القطاع الحيوي.